هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني لتولد عنه لتضمينهما
معنى التمني يعني أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليست إفادة التمني بل أن يتولد
منه أي من معنى التمني المتضمنين هما إياه في الماضي التنديم نحو هلا أكرمت
زيدا ولوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصدا إلى جعله نادما على ترك الإكرام وفي
المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا إلى
حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان
يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول
الأول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وإن لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه
حاصل معناه لأنه بأن ما وقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله
لتولد أيضا محصول كلام المفتاح حيث قال إذا قيل هلا أكرمت زيدا فكأن المعنى ليتك
أكرمته متولدا منه معنى التنديم وإنما لم يجعل تركيبهما من أول الأمر لتضمن معنى
التنديم والتحضيض من غير توسيط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فإن هل
ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال التحضيض
وإنما ذكر هذا الكلام لمطلقا لعدم القطع بذلك لاحتمال أن يكون كل منهما حرفا
موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فإن التصرف في الحروف مما يأباه
كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فتعطى حكم ليت فنصب في جوابه المضارع على إضمار أن
نحو لعلي أحج فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبسبب بعده عن الحصول
أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني كما مر من
أنه طلب محال أو ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فإنه ارتقاب شيء لا وثوق
بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والإشفاق
فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعل زيدا يعطينا والإشفاق ارتقاب المكروه نحو
لعل الموت الساعة فبهذا ظهر أن الترجي ليس بطلب ومنها أي من أنواع الطلب
الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كانت تلك الصورة وقوع
نسبة بين الشيئين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق وإلا فهو التصور والألفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن وأي وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان
فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء
منهما بل يعم القسمين وبهذا الاعتبار صار الهمزة فقدمها المصنف وقال

الهمزة

كالهمزة لطلب التصديق أي إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها هذا معنى الحكم
والإسناد وما يجري مجراهما كقولك أقام زيد وأزيد قائم فأنت عالم أن بينهما
نسبة إما بالإيجاب أو السلب وتطلب تعيينهما أو التصور أي إدراك غير النسبة
كقولك في طلب تصور المسند إليه أدبس في الإناء أم عسل فإنك تعلم أن في الإناء
شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند أفي الخابية دبسك أم في الزق فإنك
تعلم أن الدبس محكوم عليه بالكون في الخابية أو في الزق فالمطلوب هو التعيين
فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه إجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا أي
لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل أزيد قائم كما قبح هل زيد قائم
ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لأن
التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال بخلاف الهمزة فإنها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول
وهذا ظاهر في أعمرا عرفت وأما في أزيد قائم فلا إذ لا نسلم أن تقديم المرفوع يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل غايته أنه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر ويحتمل
أن يكون أزيد قائم لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على
هذا أنه علل قبح هل زيد قام بأن هل بمعنى قد إلا أنه مختص بطلب التصديق
كما سيجيء إن شاء الله تعالى والمسؤول عنه بها أي الذي يسأل عنه بالهمزة هو
ما يليها كالفعل في أضربت زيدا إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر
من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فهي على هذا
لطلب التصديق بتصديق وقوع الفعل منه وإذا قلنا أضربت زيدا أم أكرمته فهو لطلب
تصور المسند أضربت هو أم أكرمت والتصديق حاصل بثبوت أحدهما قيل هذا
يحتمل أن يكون لطلب التصديق وأن يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب
القرائن فنحو قولك أقد فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس
الفعل ونحو أكتبت هذا الكتاب أم اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا
ظهر أن كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في أأنت ضربت زيدا إذا كان الشك
في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في أزيدا ضربت إذا
كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر
المتعلقات نحو أفي الدار صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديبا ضربت وأراكبا

Copyright © King Saud University